يقال انه نظير لتنزيل وجود الشئ منزلة عدمه بناء
على وجود ما يزيله فانه نزل ريب المرتاب منزلة
عدمه تعويلا على ما يزيله حتى صح نفي الريب على
سبيل الاستغراق كما نزل الانكار منزلة عدمه
لذلك حتى صح ترك التاكيد وهكذا اى مثل اعتبار
الاثبات اعتبارات النفي من التجريد عن المؤكدات
في الابتداء وتقويته بمؤكد استحسانا في الطلبي
ووجوب التاكيد بحسب الانكار في الانكاري
تقول لخالي الذهن ما زيد قائما او ليس زيد
قائما وللطالب ما زيد بقائم وللمنكر والله ما
زيد بقائم وعلى هذا القياس ثم الاسناد مطلقا
سواء كان انشائيا او اخباريا منه حقيقة عقلية
لم يقل اما حقيقة او مجاز لان بعض الاسناد
عنده ليس بحقيقة ولا مجاز كقولنا الحيوان جسم
والانسان حيوان وجعل الحقيقة والمجاز
صفة الاسناد دون الكلام لان اتصاف
الكلام بهما انما هو باعتبار الاسناد الواردة
في علم المعاني لانهما من احوال اللفظ فيخلان

في علم المعاني اى الحقيقة العقلية اسناد الفعل
او معناه كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول
والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف الى
ما اى الى شئ هو اى الفعل او معناه له اى
لذلك الشئ كالفاعل فيما بني له نحو ضرب زيد
عمرا والمفعول فيما بني له نحو ضرب عمرو فان
الضاربية لزيد والمضروبية لعمرو عند المتكلم
متعلق بقوله له وبهذا دخل فيه ما يطابق
الاعتقاد دون الواقع في الظاهر هو ايضا
متعلق بقوله له وبه يدخل فيه ما لا يطابق
الاعتقاد والمعنى اسناد الفعل او معناه الى
ما يكون هو له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر
حاله وذلك بان لا ينصب قرينة على انه غير
ما هو له في اعتقاده ومعنى كونه له ان معناه
قائم به او وصف له وحقه ان يسند اليه
سواء كان مخلوقا لله تعالى او لغيره وسواء
كان صادرا عنه باختياره كضرب او لا كمرض
ومات فاقسام الحقيقة العقلية على ما يشمله

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)